

سياسة الوالي العام إيف شاتينيو الإصلاحية بالجزائر (من 08 سبتمبر 1944 إلى 11 فيفري 1948): الفرصة الأخيرة لسياسة الإدماج!

The reforms policy of general governor Yves Chataigneau in Algeria since 08th September 1944 to 11th February 1948; The last chance of assimilation policy!

أحمد منغور

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

ahmed21hist@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
نحاول في هذه البحث الخوض في بعض جوانب السياسة الإصلاحية التي أراد الوالي العام إيف شاتينيو تطبيقها بالجزائر منذ تنصيبه سنة 1944، والبحث في مدى ارتباطها بتطبيق توجهات وبرنامج السياسة العامة للحكومة الفرنسية أو كونها تصور شخصي لهذا الوالي العام ذا التوجه الاشتراكي! وقياس درجة النجاح أو الفشل عن طريق الكشف عن الظروف والعوامل التي تحكمت في تطبيقها أو عرقلتها! تهدف هذه الإصلاحات إلى تغيير الأوضاع بالجزائر بما يضمن إدماج الجزائر بفرنسا، وتفكيك كل القنابل الموقوتة التي زرعت بعد مآسي أحداث 08 ماي 1945.	تاريخ الارسال: 2021/05/29 تاريخ القبول: 2021/06/06 الكلمات المفتاحية: ✓ إيف شاتينيو ✓ الإصلاحات ✓ الحكومة العامة
Abstract:	Article info
This research attempts to go through some of the reform policy aspects that the Governor "Yves Chataigneau" wanted to apply in Algeria since 1944, and to examine the extent to which They were relevant to the implementation of the Trends and the general policy program of the French government, or being as a personal perception of the socialist general ruler! It is designed as well to measure the degree of success or failure. These reforms aim at changing the situation in Algeria to ensure the integration of Algeria with France, and to dismantle all bombs that were planted after the tragedies of May 08, 1945.	Received: 29/05/2021 Accepted: 06/06/2021 Key words: ✓ Yves Chataigneau ✓ Reforms ✓ General governorate

حل إيف شاتينيو (1891-1969) Yves Chataigneau يوم 07 سبتمبر 1944 بالجزائر كحاكم عام خلفا للجنرال كاترو Catroux، قادما من بيروت، حيث كان يشغل منصب مندوب فرنسا في الشرق. واتخذ هذا القرار من طرف الحكومة الفرنسية باقتراح وتركية من وزير الداخلية السيد آستي Astier¹. جاء هذا التعيين في ظروف خاصة جدا، كانت تمر بها فرنسا والجزائر، إذ أشرفت عملية تحرير الأرض الفرنسية على نهايتها مع سعي حكومة فرنسا الحرة على استعادة المجد الضائع للأمة الفرنسية، وأما بالجزائر فكانت ظروف المعيشة قد بلغت درجة كبيرة من التدهور، وازدادت معها تحركات القوى الجزائرية الحية للمطالبة بتغيير الأوضاع عن طريق مبادرة أحباب البيان والحرية². أمام ذلك كان على الوالي العام الجديد مواجهة ذلك الواقع عن طريق تطبيق إصلاحات جذرية وعميقة لصالح كل سكان الجزائر.

فهل كانت إصلاحات إيف شاتينيو بالجزائر مرتبطة بتطبيق توجهات وبرنامج السياسة العامة للحكومة الفرنسية في إعادة البناء بعد الحرب والمضي في دمج الجزائر أم أنها نابعة من مشروع وتصور شخصي للرجل بعد استقراء الواقع المحلي للجزائر وخصوصياته السياسية والاجتماعية والديموغرافية؟ وما مدى نجاحها في تحقيق الرقي الاقتصادي والاطمئنان الاجتماعي لسكان هذه المستعمرة من المسلمين الجزائريين!!

نحاول في هذه الورقة الإجابة على كل تلك التساؤلات مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، دون الخوض في الإصلاحات السياسية التي تحتاج إلى مساحة أوسع لارتباطها بالتطورات السياسية المتسارعة التي شهدتها الجزائر خلال الحرب الكبرى الثانية. واعتمد بحثنا هذا على مادة مصدريّة، تتمثل أساسا في نص الندوة الصحفية التي عقدها إيف شاتينيو يوم 28 ماي 1946، وأعداد مختلفة من جرائد تلك الفترة وخاصة جريدة صدى الجزائر.

1. ملامح شخصية إيف شاتينيو الإصلاحية

يُعرف الرجل بأنه ذلك الدبلوماسي المحنك الذي كان يعرف مشاكل الإسلام والعالم العربي، بحكم اشتغاله بسوريا ولبنان، وكان هذا الجامعي التكوين، وأستاذا مبرزا في التاريخ الجغرافيا، وقد اختطفته الدبلوماسية من التدريس، فكانت بدايته موفقة، واكتسب سريعا مكانة مرموقة في هذا السلك، على الرغم من إظهاره مشاعر ديمقراطية لا تلائم كثيرا العقلية السائدة في وزارة الخارجية الفرنسية آنذاك. وقد تولى الكتابة العامة برئاسة المجلس (الوزراء) سنة 1937، في عهد وزارة ليون بلوم Léon Blum واغتنم فرصة إقامته بقصر ماتينيون Matignon ليتعمق في الاطلاع على مشاكل منطقة المغرب عامة، كما ترأس لجنة الدراسات التابعة للهيئة العليا للبحر الأبيض المتوسط³. وكان يتعامل مع الإسلام بشخصية المثقف الشغوف بالاطلاع، كما ساعدته موهبته الاستثنائية في إتقان اللغات. اتصف بروح الإنساني الدائم التجدد. وقد اكتسب صداقات إسلامية حيثما حل، بالبوسنة وأفغانستان وسوريا ولبنان ومصر، وفي الجزائر عاد إلى سيرة فيوليت Violette وعامل الأهالي معاملة المواطنين والرجال وأدرك المسلمون على اختلاف نزعاتهم أن هذه السياسة تعيد لهم

كرامتهم. ولهذا اظهروا ثقتهم في هذا الوالي حتى في الساعات الصعبة. وقد قال فيه وزير الداخلية ادوارد ديبرو Edouard Dépreux على منبر المجلس الوطني: "ربما كان لهذا الرجل الفذ والمثقف، ولهذا الجمهوري المتحمس، ولهذا الوطني المتبصر، عيب واحد هو أن المسلمين يعبدونه لأنهم يأنسون فيه صديقا مخلصا"⁴. واعتبره فرحات عباس أنه من الفرنسيين الأحرار، بصيرا بالأمور، وشبهه إلى حد ما بموريس فيوليت⁵.

إن تعامله وتقربه من الجزائريين كان قد سبب له نفس العداوة التي عرفها فيوليت سابقا بالجزائر، فلم يتأخر المعمرون طويلا، في اللجوء إلى أردل الوسائل ليهاجموا بها "شاتينيو بن محمد" مثلما نددوا بمن سموه "فيوليت العربي"⁶.

كان صوت المتطرفين من المعمرين يلتهب حماسا على الدوام، للتأثير على الرأي العام الفرنسي ودفعه للمطالبة بالتصدي للقادة الوطنيين الجزائريين وإلزام الحكومة الفرنسية بعزل الوالي العام شاتينيو الذي أبدى - حسب زعمهم - تسامحا وتساهلا في التعامل مع فرحات عباس ومصالي الحاج وغيرهما من الشخصيات الوطنية البارزة والمؤثرة على المسلمين الجزائريين، وتعيين والي عام آخر مدني من فرنسي الجزائر⁷. وقد تجرأ بعض المتطرفين إلى طبع منشور مرقون وتوزيعه في أروقة الولاية العامة، يدعو إلى إعدام الوطنيين الجزائريين بدون محاكمة وفي مقدمتهم فرحات عباس، وتعيين وال مدني جديد وتمكينه من السلطة اللازمة لتنفيذ سياسة حازمة وعادلة⁸.

وفي سياق اتهام شاتينيو بالتساهل مع القادة الوطنيين، يذكر فرحات عباس: "أشار علي الوالي العام شاتينيو، ملوفا بأنه لو قبلت كرسيا في الحكومة الفرنسية ككاتب دولة لأتيح لي أن اعمل من الداخل أكثر ما اعمله في الخارج فشكرته ولكنني أفهمته بان ما يهم شعبنا هي الأعمال التي تسير مثله الأعلى وما يهمنا نحن هو إبراز سياسة جديدة تتجاوب مع مطامع الشعب... ومع احترام القوميات"⁹. نفهم من نص فرحات عباس هذا بأنه تجاوز نهائيا فكرة الإدماج وأصبح يعمل من أجل تأسيس جمهورية جزائرية ولو بسيادة منقوصة ومرتبطة مع فرنسا.

2. مؤشرات برنامج ايف شاتينيو الإصلاح بالجزائر

بدأت مؤشرات السياسة الإصلاحية التي سعى شاتينيو إلى تطبيقها بالجزائر من خلال خطاب مطول، ألقاه في 29 نوفمبر 1944، في اجتماعات ومناقشات المنذوبيات المالية، استعرض فيه الوضع العام الذي كان سائدا في الجزائر خلال السنة الأخيرة من عمر الحرب الكبرى الثانية، كما قدم حصيلة نشاطه بعد أكثر من شهر من استلام زمام الحكومة العامة، حيث أكد بأن الوضع صعبا وكارثيا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بسبب آثار ومخلفات الحرب، التي انعكست سلبا على الاقتصاد وظروف معيشة السكان وحالتهم النفسية. وحاول شاتينيو تقديم تشخيص دقيق للوضع المعاشة وإبراز المشاكل المطروحة وملاحظتها بتمعن وقياس درجة خطورتها وتحديد المستعجل منها من أجل وضع حد لتفاقم وتردي الأوضاع.

كان هذا الخطاب بمثابة البرنامج العام الذي عزم شاتينيو على تطبيقه بالجزائر، إذ حدد فيه الخطوط العريضة للمخططات والأشغال الكبرى الواجب القيام بها في كل مخطط، وتوزيعها على السنوات اللاحقة¹⁰. لم يفوت شاتينيو أي فرصة لعرض مشروعه الإصلاحي بالجزائر، حيث صرح في الإذاعة الفرنسية بمناسبة ذكرى 14 جويلية 1945، بأنه يعتزم فسح المجال أمام المسلمين الجزائريين لولوج مختلف الهيئات والمؤسسات، من خلال الاستحقاقات القادمة (انتخابات المجلس المالي الجزائري المالية والمجلس الدستوري الفرنسي والمجالس البلدية) والمشاركة في تسيير المجالس المنتخبة إلى جانب الفرنسيين وتدارس مشاكل الجزائر واقتراح الحلول لها سويا¹¹.

3. الإصلاحات الاقتصادية

عين شاتينيو منذ قدومه إلى الجزائر كل عناصر الاقتصاد الجزائري، وجاب البلاد شرقا وغربا للوقوف أمام المشاكل وإعداد تشخيص صحيح للوضعية وحصر الإمكانيات المتوفرة وتحديد الأولويات.

1.3. الإصلاح المالي

يتمثل الإصلاح المالي خاصة في بعث المجلس المالي الجزائري بدلا عن المنذوبيات المالية، حيث تضمن قانونه الداخلي إحدى عشر مادة، حددت تركيبته وسير أشغاله وطريقة المصادقة واعتماد القرارات والمراسيم والميزانية وغيرها من البنود¹².

أنشئ المجلس بمقتضى الأمرية التي أصدرها شاتينيو بتاريخ 15 سبتمبر 1945 والتي نشرت في الجريدة الرسمية للجزائر في 13 نوفمبر 1945¹³، ونص تلك القرار على القيام بإصلاحات في طبيعة المجالس بالقطر الجزائري عامة، وقد حُدِدت ميكانيزمات وآليات انتخاب وسير أشغال هذا المجلس المالي، وشرحت بنوده بالتفصيل كل مراحل عمليات اختيار الأعضاء ونشاط هذا المجلس، كما حرص المشرعون على ضرورة مسايرتها للمبادئ العامة التي تضمنتها أمرية ديغول الصادرة سنة 1944، والتي قررت رفع نسبة تمثيل المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة بـ 2/5¹⁴.

عندما اتجه السيد شاتينيو إلى هذا المجلس في جلسته الافتتاحية بتاريخ 03 ديسمبر 1945، من أجل تنصيب أعضائه والمصادقة على قانونه الداخلي، دعا أعضائه إلى الانخراط في المشروع الإصلاحي الذي عول على إنجاحه في الجزائر، وخاصة في تحويل الجزائر إلى بلد يسود فيه التسامح والتعايش بين جميع مكونات سكانه. وفي الواقع أنه عندما يتوجه إلى هذا المجلس فإنه من الصعب عليه إقناع أعضائه أو تقديم الجديد لهم، لأن أغليبيتهم من المتمرسين في المنذوبيات المالية سابقا، والمطلعين على المشاكل الحقيقية للجزائر، وأنه لا يمكن حل تلك المشاكل بالعواطف الجياشة.

يلاحظ من تركيبة هذا المجلس، أن الممثلين الجزائريين أطلقت عليهم صفة "المسلمين الجزائريين غير المتجنسين"، وجاءت أسمائهم على النحو الآتي:

- أربعة عن عمالة الجزائر: لخضر إبراهيمي - عبد الرحمان فارس - الطاهر إمعلاين - محمد السعيد لوشاني.

- خمسة عن عمالة وهران: يوسف بن شيحة - بلعربي بن قادة - محمد بوخلوة- دحو شكال - مكّي بن زقود.
- ستة عن عمالة قسنطينة: إدير آيت شعلال- الحواس باي عقون - عبد القادر قاضي - الحواس حربي - عبد المجيد أورابح- عيسى زهار.

وقد اختلف توزيع العدد في كل عمالة حسب الكثافة السكانية العامة التي على أساسها حددت نسب التمثيل في هذا المجلس¹⁵.

اقترح شاتنيو زيادة ميزانية الجزائر العادية والميزانية الاستثنائية لسنة 1945 من أجل تجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة، والخروج من دائرة تمويل المشاريع والأشغال ذات الطابع الاستعجالي فقط، ورفع الحظر عن صرف جزء من الميزانية على عمليات التجهيز وخاصة قطاعات النقل بالسكك الحديدية والري والإصلاح الاجتماعي الموجه للمسلمين الجزائريين¹⁶.

2.3. الإصلاح الصناعي

في سنة 1944 تقرر بناء صناعة خفيفة بالجزائر، تسمح على الأقل بتوفير اكتفاء في بعض المنتجات، وتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، ولكن دون تخطيط لوضع برنامج متكامل يحصر الإمكانيات ويحدد الأهداف؟ وانتظرت الجزائر إلى غاية 9 يوليو 1946 حيث أطلق المخطط الخماسي للتصنيع مع دليل مفصل لسلسلة المشاريع التي تحظى بالأولوية، وقد نص أساسا على مساعدة المؤسسات المعتمدة حديثا من الجانب الضريبي والمالي، إذا كانت نشاطاتها مطابقة للاحتياجات الحقيقية. ولكن هذا المخطط واجهته عراقيل وصعوبات حيث رفض المجلس المالي الجزائري المشكل من أغلبية كبار الملاك من المعمرين، تغطية قسما من الاستثمارات من عائدات الضرائب مثلما رفض تمويل الميزانية الاقتصادية الاستثنائية وكذا ميزانية الإصلاح الاجتماعي الذي دافع من أجله شاتنيو، ولم تجد الحكومة العامة بالجزائر سبيلا إلا اللجوء إلى القروض والإعانات من فرنسا والاقتطاعات الشكلية من صندوق الاحتياط. فكانت المبالغ المرصودة قليلة جدا حيث بلغت 19 مليار فرنك من 1946 إلى 1948 منها 8.102 مليون فرنك خصصت لميزانية التقدم الاجتماعي. ولم ينتعش النشاط الصناعي إلا بعد تدخل ومشاركة بعض الشركات الفرنسية الكبرى التي أسهمت في انطلاق ورشات أكثر من 93 نشاط صناعي جديد من أكتوبر 1946 إلى نهاية 1948، وكان النجاح حليف 280 ورشة، ولكن آفاق التشغيل كانت مخيبة حيث أوجدت 9500 منصب عمل فقط حتى نهاية 1949 من مجموع نحو 80 ألف حسب المخطط¹⁷.

كان قطاع المناجم أحد العناصر التي عول عليها الوالي العام، حيث بقي استغلال باطن أرض الجزائر يسير بشكل منتظم رغم ظروف الحرب، إذ استطاع ديوان الجزائر للتجارة الخارجية تجاوز الخسارة والعجز في ميزانه، بفضل تزويده المكثف لقوات الحلفاء بما يحتاجونه من معدن الحديد، واستفادته من دعم الحكومة الفرنسية التي دفعت منحاً تعويضية وتسبيقات مالية للمنتجين بالجزائر. كما تدخلت الحكومة لمساعدة منتجي الفوسفات من أجل تصريف الكميات المستخرجة، واستمرت في دعم كل المنتجين الناشطين ماليا. كما

شرعت مع مطلع عام 1945 في دراسة طرق تطبيق قرار تأميم المستغلات المنجمية بالجزائر، حيث تم تأميم مناجم الونزة سابقا، وأنشأت لذلك الغرض مكتبا للأبحاث واستغلال البترول، ومكتبا جزائريا للأبحاث المنجمية ذا شخصية مدنية واستقلالية مالية. كما اهتمت الولاية العامة بقطاع الفحم الحجري، الذي كان يمر بمشاكل وصعوبات كبيرة في بلدان شمال إفريقيا وأوروبا، بسبب الاستغلال المفرط. وكان أجود الأنواع مخصص لإنتاج غاز الإضاءة وتزويد القطارات، وبالتالي كان الطلب كبيرا مما جعل الولاية العامة بالجزائر تخطط لزيادة إنتاج مناجم القنادسة والمساهمة في تغطية أكثر من ربع الاحتياجات بوضع الأدوات اللازمة لتجاوز صعوبات الاستخراج وتكاليف النقل المرتفعة بسبب بعد المسافة.¹⁸

اقتنع شاتينيو بأن قطاع الصناعة هو أهم عامل للنهوض باقتصاد الجزائر والتخلص من المشاكل التي تعاني منها البلاد بعد الحرب، ولذلك عزم على جمع كل الصناعيين الذين شرعوا في إرساء بعض قواعد الصناعة من أجل التباحث حول طرق مساعدتهم ومضاعفة الإنتاج حتى تحقق الجزائر استقلالها الصناعي عن فرنسا الأم، حيث شرع في تشغيل شركة الاسمنت الصناعي بالقطاع الوهراني بوحدة Saint-Lucien (زهانة حاليا) بطاقة إنتاج قدرها 120 ألف طن سنويا، مع إمكانية مضاعفة الكمية لاحقا، كما عزم على مساعدة شركة المعادن والمناجم لشمال إفريقيا - التي تنشط بعقد ساري المفعول مع الجزائر - في إقامة مصنع للحديد والصلب، بمنطقة عنابة، بطاقة إنتاجية قدرها 55 ألف طن سنويا، وإقامة وحدة لتقطير الكحول قرب حوض الشلف باستغلال الثروة النباتية المتوفرة بالمنطقة.¹⁹

حرص الحاكم العام على استكمال مشروع التجهيز الكهربائي الذي انطلق سنة 1942، والذي تعطل بسبب الحرب، وعمل على تشجيع تشغيل المحطة المائية ببوغني ومحطة بني بهدل، ووضع محطات الحمير والمحمدية وبوحنيفية حيز الخدمة، وهذا بمجرد الانتهاء من عملية ربط الشبكة الكهربائية من غليزان إلى وهران ومن وادي أغريون قرب بجاية إلى قسنطينة. وسعى من خلال هذه المجهودات إلى رفع الطاقة الإنتاجية من الكهرباء من المصدر المائي إلى حوالي 68 مليون كيلواط ساعي سنة 1947.²⁰

3.3. الإصلاح الفلاحي

أوكلت الهيئة العليا للإصلاحات مهمة تنفيذ مخطط التحديث والتطوير الفلاحي إلى الشركات الأهلية للاحتياط (Sociétés Indigène de Prévoyance)، حيث قرر شاتينيو تحويلها إلى تعاضديات للقرض والتعاون، وحدد دورها في المشاركة الفعالة للمنتسبين إليها في تسيير شركاتهم وانتخاب رؤسائهم، وتمويل كل المشاريع المبرمجة، كما أراد تحويل تلك الشركات إلى فيدراليات تؤدي دور الصندوق المركزي.²¹

كان تحدي الوالي العام هو مضاعفة الإنتاج الفلاحي ومسايرة الزيادة السكانية السنوية المقدرة بحوالي 120 ألف نسمة، ورفع القدرة الإنتاجية في كل فروع هذا القطاع، وذلك عن طريق تطوير وتحسين أدوات وأساليب الإنتاج، وحسن تطبيق الدورة الزراعية وموائمتها مع الاحتياجات، وانتقاء البذور الجيدة، والاعتماد الواسع على الآلة ولاسيما في التعاونيات الفلاحية الكبرى. كما أنه وضع نصب عينيه تطوير الزراعات

المروية، وذلك بالاستمرار في انجاز مشاريع الري الكبرى كالسدود والخزانات المائية. وحدد الهدف الأساسي في هذا المجال وهو توسيع الري إلى المناطق الصحراوية وتجفيف الأراضي في المناطق الشمالية الرطبة، وتوسيع مساحة الأراضي المسقية إلى حوالي 150 ألف هكتار. كما أعطى السيد شاتينيو أهمية كبرى لنشاط تربية المواشي، وذلك عن طريق توفير الغذاء اللازم لثروة الأغنام وتوسيع مساحة زراعة الأعلاف بالتوازي مع الاهتمام بالزراعة المروية²².

ثم سار في طريق إعادة النظر في سبل وآليات الإنتاج الفلاحي، الزراعي (قطاعات إنتاج الحبوب والبقوليات والخضراوات والمحاصيل الصناعية والكروم والأشجار المثمرة وغيرها...) وقطاع تربية المواشي وإنتاج اللحوم، حيث وقف الوالي العام على حالة القطيع الذي كان يعاني من انتشار الأوبئة والأمراض التي فتكت بعدد كبير من رؤوس الماشية وعرقلت الإنتاج وعلى الرغم من ذلك فإن الوضعية لم تصل إلى درجة الخطورة والعجز عن توفير اللحوم، وخاصة في الحواضر الكبرى كمدينة الجزائر ومدينة وهران، ورأى بأن ديوان اللحوم الذي أنشئ سنة 1944، بإمكانه تأمين الغذاء من هذه المادة، بفضل تظافر الجهود. وعزم الوالي العام شخصيا على وضع حد للاحتكار وارتفاع الأسعار، التي حرمت فئات واسعة من هذه المادة الغذائية الحيوية، حيث أن الطلب الكبير من طرف قوات الحلفاء المرابطة بالجزائر وطريقة منح صفقات التزود باللحوم، أدى إلى بروز فئة صغيرة سيطرت واحتكرت هذا القطاع، ولذلك عزم الوالي العام على تحرير هذه السوق بعد تراجع الطلب، والسماح بتنقل قطعان الماشية من مكان إلى آخر وتنظيم سوق الماشية واللحوم وتجنيد العدالة من أجل متابعة وتوقيف المتلاعبين والمحتكرين بفتح تحقيقات واسعة في ذلك الشأن²³.

يقول شارل أندري جوليان في شأن الإصلاح الفلاحي الذي قام به شاتينيو: "بالرغم من الصعوبات المتولدة عن الانتقال من الاقتصاد الحربي إلى الاقتصاد السلمي وعن دورة الجفاف، فإنه لم يجنب البلاد المجاعة فحسب، بل نظم وأنجز مناطق الإصلاح الريفي التي مكنت في ظرف سنتين من تجهيز الفلاحة الأهلية، وقد خصصت لها خمس وثمانون منطقة سواء لزراعة الحبوب أو لغراسة الأشجار المثمرة وتربية الماشية..."²⁴.

يعتبر هذا الثناء مبالغ فيه، لأن الفلاحة التي أطلق عليها اسم "الأهلية" لم ترتق أبدا لأن تكون تجارية وتتجاوز عتبة الاكتفاء الذاتي، ولم تتحسن ظروف الفلاح الجزائري ولا مستوى معيشته، واستمرت مظاهر البؤس في الأرياف والقرى النائية.

4. الإصلاحات الاجتماعية

دعا الحاكم العام البلديات للمشاركة الفعالة في مرافقة مخططات الإصلاح وخاصة في شقها الاجتماعي، مشددا على نقطة جوهرية تتمثل في توفير السكن الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية ورصد لذلك غلafa ماليا قدر بحوالي 400 مليون فرنك²⁵. وسعى إلى تحقيق مجهود اجتماعي، كما عبر عنه في العديد من المناسبات، من أجل ترقية معيشة سكان الجزائر لا سيما بعد الظروف والأوضاع المزرية التي

أصبحوا يعيشونها، جراء مخلفات الحرب الكبرى الثانية، التي أدت إلى توقف تام للعجلة الاقتصادية، فكانت الآثار وخيمة على المجتمع، حيث أصابت الندرة كل المجالات، وأخطرها ندرة الغذاء وندرة اللباس وانتشار المضاربة والتهرب السوق السوداء على أوسع النطاق. فإلى أي مدى تجسد ذلك المجهود الاجتماعي الذي سعى إلى تحقيقه الحاكم العام، بعد مرور حوالي سنة كاملة على نهاية الحرب وبداية تطبيق الإصلاح الاجتماعي بالجزائر؟

يلاحظ الباحث في الأوضاع الاجتماعية بعموم القطر الجزائري خلال سنة 1946، أن مظاهر البؤس بقيت منتشرة في العديد من المناطق، وقد زاد من تفاقمها ظاهرة الجفاف التي استمرت لعدة سنوات والتي جعلت مجتمع الرعاة الرحل في حالة بؤس وفقر مذق، مما أدى إلى نفاد عدة مواد زراعية كانت تنتج محليا، كما أن عودة المجندين في الحرب وانسحاب جيوش التحالف وإحالة عدد كبير ممن كانوا متعاونون معهم على البطالة، قد أسهم في تردي الأوضاع أكثر، حيث انتشر البؤس في كل مكان، في المدن والمناطق الجبلية الواقعة بعيدا عن الأقاليم الزراعية الخصبة، واستمر ارتفاع نسبة البطالة بالقطاع الوهراني لا سيما في المراكز الاستيطانية الصغيرة، وأما في عمالة قسنطينة، ذات الطابع الجبلي فكانت البطالة قد بلغت مستويات قياسية، وخاصة مع توقف نشاط مناجم الونزة وتبسة والكوف أثناء الحرب، وتضررت الهضاب العليا من الجفاف وانعدام المراعي، كما عانت منطقة الحضنة من الزلزال الذي حل بها شهر فيفري 1946، حيث هلك قطعان الأغنام بها.²⁶

على الرغم من ضعف التزود بالمواد الصيدلانية وندرة الأطباء والممرضين ونقص العتاد الطبي وضعف مقاومة ومناعة السكان المدنيين جراء سوء التغذية، إلا أن شاتينيو كان قد قيم الوضعية الصحية بأنها جد حسنة، مستدلا بتراجع انتشار التيفوئيد والتيفوس وقلة الحالات الميؤوس من شفائها.²⁷

لقد سعى برنامجه إلى محاربة غلاء المعيشة وإنشاء ورشات عمل للتضامن الاجتماعي وتوزيع المساعدات الأساسية على الفئات المعدومة وتمويل عمليات الإغاثة الموجهة إلى فئات المعوزة.

كما ركز السيد شاتينيو في الإصلاحات الموجهة إلى المسلمين الجزائريين، على قطاع التعليم، حيث رأى بأنه القطاع الأساسي المعني بالأولوية، إذ لاحظ أن حوالي مليون ومائتا ألف شاب جزائري يدخلون سنويا الحياة العامة، ليجتثوا عن عمل أو تكوين متخصص دون أن يتلقوا تعليما مدرسيا! ولذلك وعد في مشروعه الطموح بتوفير حوالي 20 ألف مقعد مدرسي جديد كل سنة، وتوظيف حوالي 400 مدرسا وممرنا سنويا، وبناء 400 مسكنا لإسكان أولئك المعلمين، وفتح حوالي 300 قسما دراسيا جديدا، وكذلك تحسين الوضع الاجتماعي للمدرس وتشجيع تعلم اللغة العربية وتطوير التعليم التقني.²⁸

5. إصلاح القضاء الإسلامي

خلال ندوة صحفية، عرض الحاكم العام نتائج اللجنة التي كلفت بإعداد تقرير عن هذه القضية التي أثارت عدة انتقادات حول تعامل الإدارة معها، وصرح بأنه بناء على تقرير تلك اللجنة، اتخذت عدة إجراءات عملية لتنظيم القضاء الإسلامي وأهمها، ترقية الوضعية المعنوية للقاضي المسلم وإعطائه مكانة مرموقة

والسماح له بارتداء الجبة السوداء -حيث كان ذلك من بين أهم المطالب- وإعطائهم سلطة تأمين جلساتهم أثناء المحاكمات عن طريق معاقبة المشوشين، مثلما يقوم به أي رئيس محكمة.

كما شدد على ضرورة تحسين تكوين موظفي المحاكم الإسلامية برفع عدد سنوات الدراسة إلى ست (06) سنوات بدل أربع (04)، وتطوير التعليم في مجال القضاء الإسلامي والقضاء المدني الفرنسي. وبالنسبة لقضاة المحاكم الإسلامية، فإنهم مطالبون قبل التحاقهم بوظائفهم بعد تخرجهم، من المدارس، متابعة دراسات مكملّة تدوم سنتين في معهد الدراسات الإسلامية بجامعة الجزائر.

كما أشار الوالي العام بأن إصلاح القضاء الإسلامي يمر حتما عبر ترقية الوضعية المادية للقضاة المسلمين ومعاونيهم، حيث ذكر بأنه قدم مشروع مرسوم إلى الحكومة للمصادقة عليه، وتضمن رفع أداءات المحاكم، مما يسمح باستفادة كل موظفي المحاكم الإسلامية (القاضي، الباشا عدل، العدل، لوكيل،...)، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء صندوق خاص بالمحاكم (Mahakmas) لمساعدة القضاة وباقي الموظفين معهم وقت الحاجة. وفي مقابل تحسين الوضعية المادية لمستخدمي المحاكم الإسلامية، فإنه يشرع بصفة تدريجية في منع قضاة الأحوال الشخصية الجمع بين عمل التوثيق والقضاء، حيث كان ذلك يسمح بحصول القاضي على مداخيل مرتفعة وبشكل فاحش. وأكد الحاكم العام أن تطبيق هذا الإجراء، يخص المحاكم في المدن الكبرى التي تعرف تقاضي عدد كبير من السكان.

كما نص هذا الإصلاح السماح للقضاء المدني الفرنسي بانتداب قضاة مسلمين أكفاء إلى جانب القضاة الفرنسيين في مجلس قضاء الجزائر، وهذا بالنسبة لغرف الاستئناف في المحاكمات الاستثنائية. ثم وضع السيد شاتينيو أن الغرض من هذه الإصلاحات هو السماح للقضاة المسلمين بالترقية في سلم الوظائف العليا، حيث يتم إدماج القاضي المبتدئ في سلم قاضي الأمن (Juge de paix)، وأما القاضي صاحب الخبرة الطويلة فيدمج في سلم قاضي المحكمة المدنية²⁹. وحسب رأي الوالي العام، فإن تلك الإصلاحات تعتبر نوعا من المساواة بين الهيئتين القضائيتين بالجزائر، لكن نجده يستدرك في مواضع أخرى ويعترف ضمنا بأنها ليست مساواة تامة!!!

خاتمة

تعتبر المرحلة التي أشرف فيها إيف شاتينيو على الولاية العامة بالجزائر مرحلة مفصلية في تاريخ الظاهرة الكولونيالية الفرنسية، حيث تميزت بالعنف والشدة في التعامل مع الحركات الوطنية التي أصبحت أكثر راديكالية. ويرى الباحث فابيان لاسكو Fabien Lascaux أن سياسة الحكام العامين الاشتراكيين بالمستعمرات الفرنسية قد ارتبطت بشكل واسع بسياسة الحكومة الفرنسية ما بين 1945 و1951، التي استعملت فيها القوة والعنف، ولم يخرج إيف شاتينيو عن هذه القاعدة.³⁰ حيث أنه لم يصنع جيّدا إلى المطالب الوطنية الجزائرية وسرع بذلك الطلاق النهائي بين ما بقي من النخب الجزائرية المفرنسة التي وصفت بالاعتدال والإدارة الفرنسية والإعلان النهائي عن موت سياسة الإدماج. وبقي في سياسته حبيس ديولوجية حزبه وأفكاره الاشتراكية

المثالية، ولم ير الملاحظون مسافة واضحة في قراراته بين الجرأة والتهور من جهة والتسامح والضعف من جهة أخرى. وظهر جليا أن حنكته الدبلوماسية لم تكن كافية لتصنع منه بطلا في الجزائر، وأنه لا يعرف جيدا الواقع الجزائري وتعقيداته وتناقضاته، حيث كان يختلف تماما عن واقع سوريا ولبنان³¹.

أما فيما يخص إصلاحاته، فإن إيف شاتينيو كان مقتنعا بأنها أسست للجزائر بنية تحتية اقتصادية هامة، بفضل العمل الذي قامت به هيئة الإصلاحات سنة 1944 ومخطط التجهيز لسنوات 1945، 1946، و1947، وبفضل سياسة التحديث الزراعي وترقية الأرياف. ويُذكر بأن سياسته الإصلاحية مكنت من تكوين عددا كبيرا من الإطارات الجزائرية، التي اعتمدت عليها الجزائر المستقلة في عدة قطاعات اقتصادية. ويقدم مثال صالح بوعكوير الذي استفادت الجزائر منذ 1962 من خبرته وتجربته حيث عُين سنة 1945 مديرا للشؤون الاقتصادية، ومصطفى باشا وغيرهما³².

إذا كانت هذه الإصلاحات قد نجحت فعلا، فلماذا توقفت الآلة الإنتاجية بالجزائر عشية الاستقلال؟ ولماذا لجأت الدولة الجزائرية المستقلة للاستعانة بالخبراء الأجانب في جميع التخصصات لمرافقة أبناء الجزائر من أجل النهوض بالبلاد؟ لقد فشل شاتينيو في كسب تقارب الشخصيات الجزائرية التي كان بإمكانها الوقوف إلى جانبه لمواجهة المتطرفين من الكولون الذين ناصبوه العداء، ولكن تورطه في عمليات القمع خلال أحداث 08 ماي 1945 من خلال الأوامر التي أصدرها للجيش وقوات الأمن من أجل -حفظ النظام- رهن كل محاولاته، التي لم تخرج في مجملها عن السياسة العامة التي رسمتها الحكومات الفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب، فكانت إصلاحاته بمثابة المولود الميت!

الهوامش:

1. L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12415, du 08/09/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k7600708k> Consulté le 25/04/2020.P1.
2. Rey-Goldzeiguer, Annie, Aux origines de la guerre d'Algérie : 1940-1945. De Mers-el- Kebir aux massacres du nord-constantinois, Paris, La Découverte, 2001m p232.
3. Jeannine Verdes-Le Roux, L'Algérie et la France, éditions Robert Laffont, Paris 2009, p 185.
4. أجرون، شارل روبر، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982، ص799.
5. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص184.
6. جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير-القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تعريب: المنجي سليم وآخرون، تونس-الجزائر، 1976، ص 333.
7. فرحات عباس، المصدر السابق، ص190.
8. جوليان، شارل أندري، المصدر السابق. ص 338.
9. فرحات عباس، المصدر السابق، ص199.

10. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.
11. جريدة البلاغ الجزائري، العدد 635 الصادر في 20 جويلية 1945.
12. La Mekerra. Journal républicain indépendant franco-espagnol, sous la direction de Jules Cazenave, n°226 du 30/11/1945, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k12590603> Consulté le 25/04/2020.
13. <http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/bo218usput>, Consulté le 18.10.2020.
14. La Mekerra. Journal républicain indépendant franco-espagnol, sous la direction de Jules Cazenave, n°231 du 30/12 1945. Disponible sur: <<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k12590603>>, Consulté le 18/10/2020.
15. La Mekerra. Journal républicain indépendant franco-espagnol, n°263 du 07/12/1945, Disponible sur:<http://gallica.bnf.fr>, Consulté le 18/10/2020.
16. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33, N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.
17. أجرون، شارل روبيير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ، ص 799.
18. Bulot, L'industrie en Algérie, in :Annales des mines et des carburants. Documentation. 135ème ANNÉE N° 1, 15 janvier 1946. Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k9764886p>, Consulté le 25/04/2020. P 120.
19. Bulot, L'industrie en Algérie, in :Annales des mines et des carburants. Documentation. 135ème ANNÉE N° 1, 15 janvier 1946. Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k9764886p>, Consulté le 25/04/2020. P 120.
20. Bulot, L'industrie en Algérie, in :Annales des mines et des carburants. Documentation. 135ème ANNÉE N° 1, 15 janvier 1946. Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k9764886p>, Consulté le 25/04/2020. P 120.
21. Yves Chataigneau, Conférence de presse sur l'état des réformes en Algérie (1946), Alger, Impr. officielle, 1946, P5.
22. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.
23. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.
24. جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير. ص 339.
25. Yves Chataigneau, Conférence de presse sur l'état des réformes en Algérie (1946), P11.
26. La Mekerra. Journal républicain indépendant franco-espagnol, sous la direction de Jules Cazenave, n°254 du 28/06/1946, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k12590336> Consulté le 27/04/2020.
27. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.

28. AUX DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES ; in, L'Echo d'Alger, journal républicain, AN33,N°12481, du 22/11/1944, Disponible sur: <http://gallica.bnf.fr/bpt6k7600774k> Consulté le 25/04/2020. P 2.
29. La Mekerra. Journal républicain indépendant franco-espagnol, n°250 du 31/05/1946, <http://gallica.bnf.fr> Consulté le 18/10/2020.
30. Fabien, Lascaux, la SFIO et la décolonisation de 1945 à 1951, thèse de doctorat 3^{eme} cycle, université Maine, France, 1986. p 197.
31. Jean, Leroy, le problème algérien doit être résolu avec réflexion, in : Le Nouveau journal de Strasbourg / réd. Albert Sautter, du 21/05/1947 Disponible sur : <http://gallica.bnf.fr/bpt6k31572781>, consulté le 22/05/2021, P4.
32. Yves Chataigneau, le développement économique de l'Algérie et l'apport français, in : Revue Tiers Monde, Vol. 4, problèmes de l'Algérie indépendante (1963), pp.197-207, disponible sur ; <http://www.jstor.org/stable/23587073> consulté le 02-01-2018 23:47